

تاريخ الجهمية والمعتزلة^(٥)

(٨) أول من تكلم في القدر

اشتهر أن أول من أحدث القول بالقدر (معبد الجهمي) قال الذهبي في الميزان: هو تابعي صدوق لكنه سن سنة سيئة، فكان أول من تكلم في القدر. قتله الحجاج صبراً لخروجه مع ابن الأشعث اه وكان أولاً يجلس إلى الحسن البصري ثم سلك أهل البصرة بعده مسلكه لما رأوا عمرو بن عبيد ينتهله

ويروى أن من أول تكلم في القدر (غيلان بن أبي غيلان الدمشقي) ويقال أنه اخذ عن معبد، ولا منافاة فالاولية نسبية، بمعنى أن كلا منهما سبق وتقدم على كل من خاض في القدر بعدها

وغيلان هذا كان مولى عثمان بن عفان، وكانت داره بدمشق في ربض باب الفراديس شرقي دمشق. وحكي ابن عساكر أن عمر بن عبد العزيز كان لام غيلان على رأيه، فكف عن ذلك حتى مات عمر، فلما مات سال غيلان في القدر سيل الماء، وكان يفتي الناس لما حجج مع هشام سنة (١٠٦). قال الاوزاعي: قدم علينا غيلان القدري في خلافة هشام ابن عبد الملك، فتكلم غيلان وكان رجلاً منوهاً، ثم اكثرت الناس الواقعة فيه والسعاية بسبب رأيه في القدر، واحتفظوا هشام بن عبد الملك عليه، فأمر بقطع يديه ورجليه وقتله وصلبه

(٥) تابع لما نشر في ج ١١ م ١٦ ص ٨٣٩

(٩) رجال الجهمية والمعتزلة (القدوية) ممن روى لهما الشيخان

البخاري ومسلم في صحيحيهما

من المقرر في الاصول ان ائمة الرواية والأثر لم يتجافوا الرواية عن المبدعين ، فقد تحملوا عن الشيعة والمرجئة والقدرية والخوارج وغيرهم . ومع تصلب الشيخين في الرواية وتحرّيهما ، لم يريا مانعا من الرواية عن أعلام من رمي ببدعة ، اتجاعا للعلم واستقاء للحكمة من مناهلها . وقد سهر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح أسماء من رمي بذلك ممن خرج له البخاري . وسرد الحافظ السيوطي في (تدريب الراوي شرح تقريب النواوي) منهم من خرج له الشيخان او احدهما . واما من رمي بذلك ممن روى لهم غير الشيخين فقد تكفلت به كتب الرجال . ومن اشهرها الآن (نقد الرجال) للحافظ الذهبي

ولما كان بحثنا في الجهمية والمعتزلة رأيت مما يتممه ايراد من سني من رجالهما في الصحيحين ليعلم بذلك تسامح المحدثين في الاخذ بمن رمي ببدعة — اذا كان ثقة صدوقا — وفي تقي السنة منه طرحا للتصعب ، واعترافا بقدر ذوي الفضل

(١) (بشر بن السري) قال السيوطي : رمي برأي جهم — وهو تقي صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن — وقال الذهبي : حديثه في الكتب الستة ، روى عنه الامام أحمد ، وقال كان متقنا للحديث عجبا . وقد زعم الذهبي انه رجع عن التجهم ، لكن يبطله تصعب الحميدي عليه ، وقوله : جهمي لا يحل ان يكتب عنه ، فمع كونه جهميا روى عنه الاثمة المشاهير ، ولم يخفوا بقول الحميدي ولا غيره فيه

(٢) ثور بن زيد المدني (٣) ثور بن يزيد الحمصي (٤) حسان بن عطية
المحاريبي (٥) الحسن بن ذكوان (٦) داود بن الحصين (٧) ذكريا بن اسحق (٨)
سالم بن عجلان (٩) سلام بن عجلان (١٠) سلام بن مسكين (١١) سيف بن
سليمان المكي (١٢) شبل بن عباد (١٣) شريك بن ابي نمر (١٤) صالح بن
كيسان (١٥) عبد الله بن عمرو (١٦) عبد الله بن ابي ليلى (١٧) عبد الله بن
ابي نجيح (١٨) عبد الاعلى بن عبد الاعلى (١٩) عبد الرحمن بن اسحق المدني
(٢٠) عبد الوارث بن سعيد الثوري (٢١) عطاء بن ابي ميمونة (٢٢) العلاء
ابن الحارث (٢٣) عمرو بن ابي زائدة (٢٤) عمران بن مسلم القصير (٢٥)
عمير بن هاني (٢٦) عوف الاعرابي (٢٧) كهس بن المنهال (٢٨) محمد
ابن سواء البصري (٢٩) هرون بن موسى الامور النعوي (٣٠) هشام
الدستوائي (٣١) وهب بن منبه (٣٢) يحيى بن حمزة الحضرمي
قال السيوطي : هؤلاء رموا بالقدر ، وكلمهم عن روى له الشيخان
أو احدهما إله وقال ابن تيمية : في هؤلاء — يعني القدرية — خلق كثير
من العلماء والعباد ، كتب عنهم واخرج البخاري ومسلم لجامعة منهم .
وقال الامام احمد : لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا اكثر اهل البصرة ،
قال ابن تيمية : وهذا لأنت مسألة خلق افعال العباد وارادة الكائنات
مسألة مشكلة إله

(١٠) يان ان الجهمية والمنزلة لهم ما لله جتهدين

كما ان اسم الاجتهاد يتناول في عرفهم فروع الفقه ، فكذلك مسائل
الكلام لمصوم مفهومه لغة واصطلاحاً ووجوداً ، فان الفرق التي تنوع

اجتهادها في مسائل الكلام ، ربما تربو على مجتهدي الفروع ، وكيف لا تكون من المجدين وهي تستدل وتحكم ، وتبرهن وتقضي ، وتجادل خصوصاً بما أخذها ، وترى ان ما تستدل عليه هو الحق الذي لا يقدر على سواه ، ولا يدان الحق تعالى بغيره ؟

وجليّ ان ما يثبت على بذل الجهد في الفروع ، هو نظير ما يثبت عليه في الاصول أو اعظم ، فان مسألة الرؤية وخلق الاعمال وخلق القرآن واردة الكائنات ، لما تشابهت الآيات والاخبار فيها ، ذهب كل فريق الى ما رآه اوفق لكلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام ، وألحق بمظلة الله سبحانه وثبات دينه ، فكانوا لذلك مجتهدين ، وفي اجتهادهم ساجدين ، وان كانوا في القرب من الحق متفاوتين

نعم لا يمكن ان يقال في مسائل الاصول ان كل مجتهد فيها مصيب ، وان الحق فيها متعدد ، كما قاله الاكثرون في غيرها من مسائل الفروع المجتهد فيها ، وذلك لان مسائل الاصول امور ذاتية لا تختلف بالاضافة ، ولا تختمل اجتهادين يمكن ان يكون الامر على هذا أو ذاك ، بل لابد من كونه على احدهما البتة ، والامور الذاتية لا تتبع الاعتقاد ، بل الاعتقاد يتبعها ، فلذلك كان المصيب فيها واحداً ، والحق منها واحداً ، والمخطئ معدوماً غير آثم ، لأنه بذل وسعه ، واستنفذ طاقته ، وما يراه غيره نهياً يراه هو غير نص ، فالحقيقة عند احدهما مجاز عند الآخر ، وبالعكس .

وقد ذهب الغزالي الى ان الآثم غير محطوط عن المخالفين في مسائل الاصول . وحجته اتفاق سلف الأمة على ذم المبتدعة ومهاجرة ثمهم ، وقطع الصعبة معهم ، وتشديد الانكار عليهم ، مع ترك التشديد على

المختلفين في مسائل الفرائض وفروع الفقه : هذا ما احتج به النزال .
وعجيب من مثله أن يمد هذا دليلاً على تأييدهم ! وأي مناسبة بين الدعوى
والدليل ؟ على أن دعوى الاتفاق على ذم المبتدعة ومهاجرة منهم مردودة بتلقي
أئمة الحديث عن كثير منهم ؛ وهل السنن النبوية عنهم ، وجعلهم في الآثار
حجة بينهم وبين ربهم ، وقد سبق لنا عدة ممن روى لهم الشيطان من
الجهمية والمعتزلة والقدرية . وبقي ممن روي لهم من الإباضية والمرجئة
والشيمة عدد عديد كما تراه في مقدمة فتوح الباري للحافظ ابن حجر
والتدريب شرح التقريب للسيوطي وميزان الاعتدال للذهبي . وقد منا
ما قاله الإمام أحمد رحمه الله ورضي عنه : لو تركنا الرواية عن القدرية
لتركنا أكثر أهل البصرة : (قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله) وفي
هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم وأخرج البخاري ومسلم
للحاجة منهم (ثم قال) لكن من كان داعية لم يخرجوا له ولهذا لم يخرج
أصحاب الصحيح لمن كان داعية إله

وقد اشتهر هذا (اعني أن من كان داعية إلى بدعته لم يخرجوا له)
مع أن المراقب اعترض ذلك بأن الشيخين احتجا بالدعاة ، فاحتج البخاري
بعمران بن حطان الخارجي ، واحتج بعبد الحميد بن عبد الرحمن الجاني ،
وكان داعية إلى الأرجاء ، فإني يستقيم مع ذلك دعوى هجران الساف
لهم ، وقطع الصلابة معهم ، وهم قد حملوا عنهم من السنة ما لم يوجد عند
غيرهم ، وأصبح مرويتهم حجة دائمة أبد الآباد . نعم كان بعض الساف
سابق بعض متقدمي الجهمية والقدرية بالسنة حداد ، ورؤهم بآدم برآء
منه ، وكان ذلك أيام ضعفهم وقتلهم ، أما وقد انتشر مذهبهم بعد ، ودانت

الدولة لهم ، ودخل فيه قوم من العلماء والعباد ، فلم يسمع من عاصم من أئمة الحديث إلا التحمل عنهم وانصافهم ، كما رأيت في عبارة الإمام أحمد المتقدمة قتيبن عما ذكرناه أن ماعول عليه الغزالي في المستصفي لا يصح دليلا ولا شبهة مع ما عرفت من تخرج الشيخين عنهم ، بل غيرهما ، ممن نزل شرطه في تخرجه عن شرطهما ، كاصحاب السنن والمسانيد والمعاجم ، فإن هذه الكتب ملأى بالمبدعين من الثرق كلها ، كما يعرفه من سبر طبقات الرجال ، ورأى رموز من خرج لهم من الرواة المشاهير

وبالجملة فكون هذه الفرق مجتهدة لها مالم يجتهد به ، أمر لا يرتاب فيه منصف ، والمجتهد ممنور بل مأجور وإن اخطأ ، وإذا انتهى الأمر من المجتهد فإني يضع نبره باللقاب السوءى والخفيضة عليه ؟ وهل فرق الأئمة وجعلها شيئا وذهب رجبها إلا هذا التنازع والإزراء المريب ، مع ما يجمع الكل من اخوة الاسلام ؟

ولقد انصف العلامة القبلي في قوله في بحث الكلام مع المنزلة من كتابه العلم الشافخ ما مثاله : اني لست بمعتزلي ولا اشعري ، ولا أرسني بغير الانساب الى الاسلام ، ومما يحب الشريعة عليه الصلاة والسلام ، واعتد الجميع اخوانا ، واحصبهم على الحق اخوانا . انتهى

ومن طالع كتاب (صحيح القرآن) للإمام أحمد الرازي الحنفي رحمه الله ، ورأى تحسك كل فرقة من فرق الاسلام بآيات وانخبار ذهب بها لجهادها الى انها نصوص أو ظواهر فيما تذهب اليه ، مذكروا ورجعوا ، وعلم انها لم تكن جزافا ، وإنما وزنت الأمر بمسار ما أدى اليه النظر ، وتوخت الحق جهدها ، نعم ليس كل من يتوخى الحق يصيبه ،

إلا أنه ليس على باذل جهده ملام ، والسلام
وقد حكى السبكي في طبقاته عن أبيه أنه وقف لبعض المعتزلة على
كتاب سماه (طبقات المعتزلة) افتتح بذكر عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه ظنا منه أنه منهم على عقيدتهم (قال السبكي) وهذا نهاية في التمسب به
فإنما ينسب إلى المرء من مشى على منواله إله وجليّ أن الذي أوصلهم إلى
عد الصحابة منهم ، هو الشنف بذهبيهم ، والاعتقاد بأنه الحق والصواب ،
ولا غير فإن التوابع بذهب يحاول أن يرد الكتاب والسنة وخيار الناس
إليه ، بيد أن من هؤلاء مجتهدين ، ومنهم مقلدون ، وبينهما بون عظيم ،
فإن المجتهدين يؤثرون مذهبهم لما يرشدهم الدليل إليه ، فهم يستدلون ثم
يقتدون ، وأما المقلدون فهم يؤثرون مذهبهم حبا أو عصبية ، فيقتدون
ثم يستدلون لما يقتدون ، فإن رأوا خلافا عرضوا عنه : « فلما أضيع البرهان
هذه المقلد »

قال الإمام أحمد بن المختار الرازي في مقدمة كتابه (حجج القرآن)
لما استخرج منه حجج كل طائفة ما مثاله : وما من فرقة إلا ولها حجة
من الكتاب ، وما من طائفة إلا وفيها علماء ، نحارير فضلاء ، لهم في
عقائدهم مصنفات ، وفي قواعدهم مؤلفات ، وكل منهم يؤول دليل
صاحبه على حسب عقيدته ووفق مذهبه ، وما منهم من أحد إلا ويعتقد
أنه هو الحق السعيد ، وإن مخالفه لفي ضلال بعيد « كل حزب بما لديهم
فرحون » (قال) وليس قصدنا بيان مقولات المتكلمين ، من المتأخرين
والمقدمين ، ولكن القصد أن نذكر جميع حجج القرآن بطريق الاستيفاف ،
ثم نذكر حجج الحديث ، لكل قوم من القديم والحديث ، لكيلا يجعل

طاعن بطنه في فرقة ، ولا ينلو قاذح بقدره في طائفة
وكتابه هذا يدعي جدا ، رتبته على ثلاثين بابا ، في كل باب فصول حجة ،
وقال رحمه الله في خاتمة ماصورته : هذا آخر ما اوردنا من حجج القرآن ،
لجميع اهل الملل والاديان ، وهي (مجموعها حجة) على اصحاب الظواهر الذين
يأبون التأويل ، وينسبون مخالفتهم الى التعطيل (وحجة ايضا) على المتعصبين
الذين يبالغون بمخالفتهم بالكفر والتضليل ، والتخطئة والتجهيل ، (وحجة
ايضا) على من ينكر النظر في كتب الاصول ، أو يقول فيها بالمنقول دون
المقول (وحجة ايضا) على من يكفر أهل القبلة ، أو يميز طائفة بالقبلة ،
أو يخرجهم ببدعة عن الملة (وحجة ايضا) على من يجزم على مجتهد واحد
بالاصابة ، أو يسجل في تضليل فرقة وعصابة (وحجة ايضا) على العلماء
القاصرين أيضا في العريية ، الخالين في الجدل والعصبية اهـ



(١١) شبه الاثرية في اضطهاد الجهمية ، والجهمية في اضطهاد الاثرية

لما دالت لكل منهم الدولة ، وفيه اعتذار بقلم الجاحظ

قدّمنا ان شيوخ الرواية ، وأعلام الأثر ، كانوا يفرون الامراء
بمخالفتهم ، لما يذيمونه من تكفيرهم وزندقتههم ، وتم لهم الامر في مثل
قيلان والجمد ومحمد بن سعيد المصلوب وامثالهم ، — كما حكيناها قبل .
قال الامام ابن تيمية في بعض فتاويه : ان السلف الذين كفروا بالجهمية ،
قالوا يستأبون فان تابوا والا قتلوا (قال ابن تيمية) لكن من كان مؤمنا
بالله ورسوله مطلقا ، ولم يلغ من العلم ما يبين له الصواب ، فانه لا يحكم
بكفره ، حتى تقوم عليه الحجة التي من خالفها كفر ، اذ كثير من الناس

(المنار - ج ١٢ م ١٦) شبه الاثرية والجهمية في الاضطهاد أيام دولتهما ٩٢١

يخطيء فيما يتأوله من القرآن ، ويجهل كثيراً مما يرد من معاني الكتاب والسنة ، والخطأ والنسيان مرفوع عن هذه الأمة ، والكفر لا يكون الا بعد البيان (قال) والائمة الذين امروا بقتل مثل هؤلاء الذين ينكرون رؤية الله في الآخرة ، ويقولون: القرآن مخلوق ونحو ذلك ، قيل انهم امروا بقتلهم لكفرهم ، وقيل لانهم اذا دعوا الناس الى بدعتهم اضلوا الناس ، فقتلوا لاجل الفساد في الارض ، وحفظا لدين الناس ان يضلوا به هذا ما حكاه الامام ابن تيمية في شبهة من امر بقتلهم ، وقد حكى الشبهتين بصيغة التمريض ، ليشير الى ان ما زعموه دليلا ليس بدليل ولا شبهة ، فان سفك دم المصوم انما يكون بامر قاطع ، قد نص عليه نصا لا احتمال فيه ولا اشتباه اذ مثله يكون من المحكمات الواضحات ، والاحكام الجليات ، لا مما تتجاذبه الآراء ، وتترادف الاقوال ، لانه لا اعظم بعد الشرك من سفك دم المصوم ، وكل من اتى بالشهادتين فقد عصم دمه ، لا بحقه المنصوص عليه ، والاحاديث في ذلك كثيرة مشيرة لاحاجة الي ايرادها ، وكلها متفقة على ان كل من اظهر الاسلام فقد عصم دمه وماله ، وإن كان يحتمل جحوداً أو تمطيلاً كالنافقين ، لان لنا الظاهر ، والله يتولى السرائر

اذا كان هذا الحكم في العصمة يعم المنافقين ، فكيف لا يتناول من لا يشك في ايمانه ، ويبدل اسمه لفظ العقيدة ؟ فاني يستحل دمه لمجرد انه تأول باباً من ابواب العلم ، خالف فيه رأي غيره ، مع انه لم يجحد من الدين شيئاً ؟

ومن هذا كل ما ذكره في قتل الزنديق ، فانه لا حجة فيه قاطعة ، ولا بينة ناصعة ، كما أوضحت في تطبيقاتي على (الروضة الندية) للسيد صديق حسن خان ، والمدقق يرى انه لا يمكن ان يؤتى في مسألة قتل الزنديق ببرهان من كتاب الله ولا من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم لا من نصي محكم ولا من ظاهر ولا من آحاد لا صحيح ولا حسن ، لان الزنديق ان اظهر الاسلام واسر الإلحاد فحكمه ظالمناق ، وبالإجماع هو موصوم الدم . وان جهر بالكفر فلا يحكم عليه بالردة الا بعد ان تزاح كل علة ، ولا يبقى لمرتاب شبهة ، وهناك تجري عليه احكام المرتدين

وقد تقرر اجماعا ان الحدود تدرأ بالشبهات ، فمن عكس القضية ان يجلب الحدود بالشبهات ، والبحث يدويه حتى الدراية من تطلب لكل فرع دليله من الكتاب او السنة ، ولم يعول الا عليهما

وبالجملة فدعوى كفر مثل هذه الفرق مردودة بما ذكرنا . وقد نقل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ، في كتابه « موافقة صريح المنقول لصحيح المنقول » ان الكفر يكون بتكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم فيما جاء به ، او الامتناع عن متابته ، كما سنأثره عنه بعد مفصلا في بحث « حظر الائمة المحققين ، من رمي فرق المسلمين بالكفر » فسقط دعوى مدر دهمم بالتكفير

واما دعوى استحلال دهمم بانهم من السماء في الفساد في الارض ، فردودة بان الآية لا تم مثلهم قط وان جرينا على ان العبرة بعموم اللفظ ، لأن العموم في الآية انما هو فيما شابه الحالة التي نزلت فيها أعني فيمن كان محاربا لله ورسوله محاداً لهم ، متظاهراً بالكفر بالدين ، ساعياً بافساد

السبلة بالقتل والنهب واخلال الأمن ، فالعموم هو في كل من اتصف بذلك ، في أي زمان ومكان ، فن أين يشمل عموم الآية من كان مؤمنا قاتنا محافظا على شئنا دينه ، متأولا في ابواب من العلم ما تسمع له اللغة ، ولا ياباه اللسان ، وهو لم يرّد من لفظ الآية لا منطوقا ولا مفهوما ، ولم تنزل في مثله . وفي الحقيقة هذا جلي لا يحتاج الى ان يذبه على مثله ، لان هذه الفرق المتأولة مؤمنة موحدة مطيعة لله ورسوله ، ليست محاربة لله ورسوله ، ولا محادة لهما ، ولا سامية في الارض بالفساد قتلا ونهبها ، فن الحال ان يدعى شمول الآية لهما ، وهل يعم المؤمنين ما نزل في الكافرين ؟ والقائل بذلك من السلف مخطئ في اجتهاده ، أو أنه لم يبذل الوسع فيه ، ولذلك خالف فيه الائمة المحققون واجمعوا على عدم تكفيرهم كما سيأتي مأثورا

وكان الذي سبب لهم ما سبب من الاضطهاد ، هو ضعفهم في اول الامر وقتلهم ، ولذلك لما كثروا وقوي حزبهم ، وتذهب لهم في عهدهم من كل ورع وتقي ، من هو قدوة وعدل رضي ، لم ير مخالفهم بداء من تحمل الحديث والعلم عنهم ، حرصا على الحكمة ان تضع يموت اهلها ، كما قدمنا عن الامام احمد ، في اعتذاره عن الرواية عن القدرية ، مع انهم فرقة من الجهمية . هذا ما كان من امر الاثرية ، في اضطهاد الجهمية . واما الجهمية (المعتزلة) فقد اعتذروا عن اضطهاد خصومهم - الاثرية - لما دالت لهم الدولة ، بما قدمناه من نص كتاب المأمون في المحنة المشهورة ، وبما اوضح بهضه ايضا خطيبهم (الجاحظ) فقد قال (١) :

٩٢٤ كتاب الجاحظ في الاعتذار عن المحنة بخلق القرآن (المار-ج ١٢ م ١٦)

وبعد فنحن لم نكفر الا من اوسعناه حجة ، ولم نمتحن الا اهل التهمة ،
وليس كشف التهم من التجسس ، ولا امتحان الظنين من هتك الاستار ،
ولو كان كل كشف هتكا ، وكل امتحان تجسسا ، لكان القاضي اهتك
الناس لسر ، واشد الناس كشفا لمورة ، (قال) والذين خالفوا في العرف
انما ارادوا نفي التشبيه فغلطوا ، والذين انكروا أمر الميزان انما كرهوا
ان تكون الاعمال اجساما واجراما غلاظا ، فان كانوا قد اصابوا فلا سبيل
عليهم ، وان كانوا قد اخطأوا فان خطأهم لا يتجاوز بهم الى الكفر ، وقولهم
وخلافهم بعد ظهور الحجة تشبيه الخالق بالخلق ، فين المذهبين أين
الفرق ، وقد قال صاحبكم (١) للخليفة المعتصم — يوم جمع الفقهاء
والمسكمين والقضاة والمخلصين ، إعدارا وانذارا — : امتعنتني وانت
تعرف ما في المحنة ، وما فيها من الفتنة ، ثم امتعنتني من جميع
هذه الأمة . قال المعتصم : وجدت الخليفة قبلي قد حبسك وقيدك ولم
يكن قد حبسك على تهمة ، لا مضى الحكم فيك ، ولو لم يمتحك على الاسلام
ما عرض لك ، فسؤالي اياك عن نفسك ليس من المحنة ، ولا من طريق
الاعتساف ، ولا من طريق كشف العورة ، اذا كانت حالك هذه الحال ،
وسبيلك هذه السبيل .

(ثم قال الجاحظ) وكان آخر ما حيج (٢) فيه ان احمد ابن ابي دؤاد
قال له : أليس لا شيء الاقديم او حديث ؟ قال : نعم ، قال او ليس القرآن
شيئا ؟ قال نعم ، قال : أو ليس لاقديم الا الله قال : نعم ، قال : فالقرآن اذا

(١) يعني الامام أحمد رحمه الله يخاطب به الأثرية

(٢) يعني الامام أحمد رحمه الله

حديث . قال ليس انا متكلم (ثم قال الجاحظ) وزعم^(١) يومئذ ان حكم كلام الله تعالى حكم علمه ، فكما لا يجوز ان يكون علمه محدثا ومخلوقا ، فكذلك لا يجوز ان يكون كلامه مخلوقا ومحدثا . فقال له ابن ابي دؤاد: اليس قد كان الله يقدر ان يبدل آية مكان آية ، وينسخ آية بآية ، وان يذهب بهذا القرآن ويأتي بغيره ، وكل ذلك في الكتاب مسطور ؟ قال نعم . قال: فهل كان يجوز هذا في العلم ؟ وهل كان جائزا ان يبدل الله علمه ويذهب به ويأتي بغيره ؟ قال : لا ، وقال له رويانا في تثبيت ما نقول الآثار ، وتلونا عليك الآية من الكتاب ، واريناك الشاهد من القول التي بها لزم الناس الفرائض ، وبها يفصلون بين الحق والباطل ، فعارضنا انت الآن بواحدة من الثلاث ، فلم يكن ذلك عنده .

(ثم قال الجاحظ) وعبتم علينا اكفارنا اياكم ، واحتجنا عليكم بالقرآن والحديث ، وقلتم تكفرونا على انكار شيء . يحتمل التأويل ، ويثبت بالاحاديث ؟ فقد ينبغي لكم ان لا تحتجوا في شيء من القدر والتوحيد بشيء من القرآن والحديث ، وان لا تكفروا احدا خالفكم في شيء ، وانتم اسرع الناس الى اكفارنا ، والى عداوتنا والنصب لنا اه . كلام الجاحظ فانظر الي حجبهم وحجاجهم ، واعتذار الخليفة وقتئذ بالخوف على الاسلام من خصومهم ، تلم انه بلغ عقدهم بذهبهم مبلغا لا غاية وراءه من التيقن والتصاب ، مع ان كل ما ذكره لا يحل اضطهادهم لمخالفينهم ، اذ الرأي انما يدفع بالحجة والبرهان ، لا بقوة السلطة والسلطان .

واعجب ما جاء في كلام الجاحظ قوله « وعبتم علينا اكفارنا اياكم

الى قوله : وانتم اسرع الناس الى اكفارنا ، اذ يدل ان الشدة والمداة
والحدة أصارت الفريقين الى استغلال ايقاع كل بالآخر ما يستطيعه من
ضروب الايذاء بالقول والفعل ، حتى صار يحيل للمرء ان ذات هذه
المذاهب من شأنها ان تغلأ قلوب ذويها بغضا وتقاربا من مخالفيها ، وانها
منبت للاحقن ، ومصدر للمحن والفتن . ولقد اثر هذا التبذ في اتباع
الفريقين تأثيرا لم تحمد عقباؤه ، اذ لا تمحوه من انفس كل منهم مرور الايام ،
ولا مرور الاعوام ، ما دام يقرأ في زبر كل فريق بخلاف عقد الآخر ،
والتشجيع عليه ، ولم ينبج من هذه الحفاظ والشحناء الا من تفض غبار التقليد ،
وأوى من الاجتهاد الى ركن شديد .

ولقد يعجب المرء من (احمد بن ابي دؤاد) وله من وفرة العقل ، وكبر الفهم
والنبيل ، ما اصاره من افراد الرجال ، كما يدرى من قرأ اخباره في مثل تاريخ
ابن خلكان ، ومع ذلك يفرى الملوك بمن خالف مذهبه ، ويسمى لديهم بما
يسجل نكالهم ، وقد اثر عنه من ذلك ما شوه وجه حياته ، وكسف شمس
فضائله ، فقد بلغ به التعصب لمذهبه ما اصاره يؤذي من أهل مذهبه من
يخالف بعض مسائل منه . ومن ذلك ما حكاه ابو الفرج الاصفهاني في
كتاب الأغاني في اخبار سعيد ابن حميد البغدادي الكاتب الشاعر المشهور
ان اياه كان وجها من وجوه المعزلة فخالف احمد بن ابي دؤاد في بعض
مذهبه ، فافترى به المتعصب ، وقال إنه شعوبي ^(١) زنديق ، فحبسه مدة

(١) في الأساس : فلان شعوبي ومن الشموية ، وهم الذين يصرون شارب
العرب ، ولا يرون لهم فضلا على غيرهم : والذين مضمومة . وفي التاج : قال ابن
منظور : وقد غلبت المصوب بلفظ الجمع على جيل السجم حتى قيل لمحقص اصرا العرب =

ملوية ، ثم بانت براءته له او للوائق بعده ، نفلي سبيله ، وكان شاعرا
ايضا ، فكان يهجو احمد بن ابي دؤاد بقوله :

لقد اصبحت تنسب في ايام * بأن يكنى ابرك ابا دؤاد
فلو كان اسمه عمرو بن معدي * دعيت الى زيد أو مراد
ان افسدت بالتغويث عيشي * لما اصبحت عيشك في ايام
وان تلك قد اصبحت طريف مال * فبتلك بالسير من التلاد

هذا ما قصه الاصفهاني ، وبه يظهر مبلغ تعصب ابن ابي دؤاد في
مذهبه ، حتى صار يستعمل لاجله الوشاية والسعاية بالابرياء والاعتناء ،
ولقد أدى بذلك نفسه فاصبح بمقتوا منسي الفضائل على كثرتها ، حتى
قال عنه الذهبي في الميزان : جرمي بغيض

وحكي السبكي في ترجمة محمد بن الحسن البعاث من كبار قضاة
الشافعية : أن الصاحب بن عباد عرض عليه مرة القضاء ، على شرط اتصال
مذهبه — يعني الاعتزال — فامتنع وقال : لا ابيع الدين بالدنيا : فتمثل
له الصاحب بقول القائل :

فلا تجملني للقضاة فريسة * فارت قضاة السالمين لبوس
مجالسهم فينا مجالس شرطة * وايدبهم دون الشصوس شصوس^(١)

١- شعوبي اضافوا الى الجمع لقبته على الخيل الواحد كقولهم اقصاري ام وللإمام ابن
قبة كتاب في الرد على الشيوعية سماه (كتاب العرب) ظفرت بكراديس من أوله
مخطوطة ، وقد نشرناها في مجلة القيس في الجزء (١١) من المجلد (٤)

(٢) جمع شص (بالسكر) حديدة عقاء يصاد بها السمك (ويفتح) والشص
القص الحاذق ام قاموس

فأجابه البعاث بدية بقوله :

سوى عصابة منهم تخص بمفة * ولله في حكم العموم خصوص
خصوصهم زان البلاد وإنما * يزبن خواتيم الملوكة فصوص
وهذا ايضا مما يستكر من مثل الصاحب ، وهو ما هو . ولقد قال
عنه الثعالبي في التيمية : ليست تحضرنى عبارة ارضاها للافصاح عن علو
عمله في العلم والادب ، وجلالة شأنه في الجود والكرم ، وتفرده بغايات
الحاسن ، وجمعه اشئات المفاخر ، الخ . ومع هذا فهو يحول دون ذوي
الكفاءة في القضاء الا بتقليد مذهب ، ولكن لا عجب مادامت مسائل
المذاهب صارت عند مقاديرها عقائد ، والمعتقد لا يرفع لسوى عقيدته وأساء
ولا يقيم لغيرها وزنا ، ولا يميز لمخالفة اذنا ، وبالله التوفيق

وقد اشار لضروب اضطهادهم ، وما آلت اليه عاقبة امرهم ، الامام تقي
الدين ابن تيمية رحمه الله ، في خلال فتوى له بقوله : وقد اشتهر الامام
احمد بمحنة هؤلاء الجهمية فانهم اظهروا القول بانكار صفات الله تعالى
وحقائق اسمائه ، وان القرآن مخلوق ، حتى صار حقيقة قولهم تعطيل
الخالق سبحانه وتعالى ، ودعوا الناس الى ذلك ، وعاقبوا من لم يجيبهم
اما بالقتل واما بقطع الرزق ، واما بالعزل عن الولاية ، واما بالحبس والضرب ،
وكفروا من خالفهم ، فثبت الله تعالى الامام احمد حتى اظهر الله به باطلهم ،
ونصر اهل الايمان والسنة عليهم ، واذلهم بعد العز ، واخلمهم بعد الشهرة ،
واشتهر عند خواص الامة وعوامها : ان القرآن كلام الله ، غير مخلوق ،
واطلاق القول ان من قال انه مخلوق فقد كفر به وما كان اغنى الفتيين
عن النلو والفتون ، فانا لله وانا اليه راجعون (لها بقية)